

تقرير

# أبو الياس وحيداً.. يبحث عمن يرشحه!



(هيلم الموسوي)

رغب التيار الوطني الحر في خوض معركة شرسة في القضاء (وهو ما يتوقع أن يفعله)، فإنه سيجرد المر من آخر أسلحته، أي رؤساء البلديات الذين يدركون جيداً معنى أن يكون رئيس التيار الوطني الحر السابق ميشال عون رئيساً للجمهورية ومدى ارتباط موقعهم ومصالحهم بالعهد. أما المخاتير، فما عادوا يخضعون لهيبة المر بعد أن كان يديروهم بواسطة مأموري النفوس. فهؤلاء خرجوا من دائرة نفوذهم، وآخر مأمورة نفوس من

أصواته في مصلحة مرشحه الخاص. لذلك لا أفق اليوم للنائب البتغريني سوى تشكيل لائحة مستقلة والعمل جاهداً على التحالف مع مرشحين يضيفون إلى رصيده رصيماً كي ينال الحاصل الانتخابي. من جهة أخرى، بات المر يفقد عناصر قوته السابقة: السلطة، رؤساء البلديات والمخاتير. فبعد أن كان يسيطر على كل مؤسسات المتن العامة وإداراته وقائمقاميته، قضت التشكيلات الأخيرة على رجاله، ولم يبق له سوى اتحاد بلديات القضاء الذي ترأسه ابنته ميرنا ورئيس التنظيم المدني ميشال المر الذي يتشاركه والتيار. كذلك خسر أخيراً الموقع الرئيسي له في وزارة الداخلية، المتمثل برئيسة دائرة الأحوال الشخصية سوزان خوري، بعد أن حل مكانها العميد الياس خوري. وأهمية هذا الموقع تكمن في قدرة التأثير بالمخافر وقوى الأمن. وهو خسر قضائياً مع دخول الأحزاب المسيحية إلى السلطة وانتخاب الرئيس ميشال عون رئيساً وما رافق ذلك من تشكيلات قضت على جزء كبير من نفوذ المر. على المقلب البلدي، إذا

المدني، لم تعد تناسبه صورة المر إلى جانبه، وحزب القوات غير قادر فعلياً على تأمين الحاصل الانتخابي ويخشى في حال تأمينه عبر ضم المر إليه، أن يفوز المر بفارق الأصوات التفضيلية ويسقط مرشحه الخاص. أما التيار الوطني الحر، فله مرشحه الخاص عن المقعد الأرثوذكسي، ويفضل إن أراد إنجاح مرشح أن يكون حزبياً أو ينضم إلى تكتل التغيير والإصلاح، وهو ما لا ينطبق على وضع المر. فيما يعجز الطاشناق، هذه المرة، عن منح ولو صوتاً واحداً للحليف التاريخي، نظراً إلى حاجته لصب كل

الأحزاب المسيحية. كل ذلك يبدو اليوم من الماضي. عقب إقرار القانون النسبي والية الاقتراع بحسب الصوت التفضيلي، اهتزت إمبراطورية المر للمرة الأولى. وبعدها كانت الأحزاب تلهث وراء انضمام «زعيم العمارة» إلى لائحته، بات الأخير عبئاً ثقيلاً على أي لائحة حزبية، فيما لا قيمة فعلية بعد الآن لشبكة رؤساء البلدية الذين كان باستطاعتهم المونة على ناخبهم بتشطيب أحد الأسماء مقابل وضع اسم المر مكانه. ولا قدرة لهم على التأثير كثيراً في النتيجة كما في السابق، إذ بات يفترض بهم حسم خيارهم بوضوح بعد أن وضع الناخب أمام خيار صعب يجبره على انتخاب لائحة والتقدير بها، فانتفت نقطة قوة المر التي كانت تتمثل بالناخبين الملونين: «كتائب مر» و«قوات مر» و«تيار مر». إذ سيعود هؤلاء في نهاية المطاف إلى أحزابهم عند تخييرهم بين وهب صوتهم التفضيلي للحزب أو للناخب ميشال المر.

في الميزان الانتخابي، كل اللوائح لا تريد «أبو الياس». فالكتائب الذي يسعى جاهداً لطرق باب المجتمع

يبدو أن النائب ميشال المر سيكون أول ضحايا القانون النسبي، بعدما بقي لاربعين سنة عزاب كل اللوائح الانتخابية، تنفض الأحزاب المسيحية يدها من «الزعيم البتغريني»، فيما تضاعف نفوذه البلدي إلى حدّ الأذى. وبانت الدولة والسلطة بكامل مؤسساتها وتفرعاتها خارج يديه

رأى إبراهيم

لطالما كان النائب ميشال المر الزعيم الأوسع لغالبية رؤساء بلديات المتن الشمالي، حتى في ذروة دخول التيار الوطني الحر إلى القضاء قبل نحو 11 عاماً، لم يتمكن العونيون من لي ذراع المر، ولا استطاعوا خرق شبكة «رئيسه» ومخاتيره التي حافظ عليها في كل الاستحقاقات البلدية بعد 2005. ولطالما شكل هؤلاء «الرئيس» والمخاتير ماكينة النائب الأرثوذكسي الانتخابية التي كانت تصنع منه «حزباً» ينافس بقية

بإمكان التيار تجريد المر من آخر أسلحته، أي رؤساء البلديات باسم العهد القوي

تقرير

# أصحاب المولدات يهددون الحكومة: سنغرق لبنان في



ما غاية الحكومة من «التطبيع» مع أصحاب المولدات طالما أنها تعد بكهرباء كاملة، قريباً (هيلم الموسوي)

وعوداً. إن كان هؤلاء هم الحل، فلم لا؟ تجربة جديدة على مستوى العالم. ليم لا، ولبنان بلد الفردية؛ عندئذ سيُسدّد المواطن اللبناني فاتورة واحدة لا فاتورتين. هذا هو منطق «الخصخصة» الآتية من «الشباك» هذه المرة. يكشف «المحدث الرسمي» عن خبرة اقتصادية أيضاً، فيقول: «هذا الحل يبقي الأموال داخل لبنان، بين المواطنين، بدل أن تذهب إلى شركات خاصة وبعضها إلى الخارج، وبدل الحديث عن بواخر وما شاكل». إنهم يتابعون نشرات الأخبار. ويكمل بعلبكي: «نحن لسنا ملائكة، نعرف هذا، والبعض منا لا يلتزم بالتسعيرة التي تقرّها وزارة الطاقة، والبعض الآخر يتسبب في مشاكل ونزاعات، ولكن البعض الآخر يلتزم ولا أحد يشكو منه. لو نُظّم هذا القطاع فلن تعود هناك مشاكل».

في الاجتماع مع الوزير، أيضاً أيضاً، حاول الأخير أن يضغط عليهم مذكراً

تعرفوا، ونحن لا نمزح، أنه في حال حُرر ضبط مخالفة بحق أحدنا فإننا سنأخذ قراراً جماعياً بقطع الكهرباء التي نقدّمها في جميع المحافظات. سنغرق لبنان في العنمة». هذه ينقلها وكيل أصحاب المولدات، محمود بعلبكي، لـ «الأخبار». ويضيف: «نحن وحدنا من نجحنا في خلق وحدة وطنية (ممازحاً ساخراً)، فنحن من كل الطوائف، من الشمال والبقاع وجبل لبنان والجنوب وبيروت، نحن عبارة عن سبعة آلاف عائلة نعيش بفضل هذا القطاع. أحدنا اقترح على الحكومة أن تُلزم الكهرباء، كاملة، إلينا كأصحاب مولدات، على أن تشرف الوزارة المعنية على عملنا، وعلى أن يُدعم المازوت الذي نستخدمه، وعندما لكم منا بأن تكون الكهرباء في منازل المواطنين على مدار الـ 24 ساعة». ما يقوله واقعي جداً. أكثر من 27 عاماً على انتهاء الحرب الأهلية ووجود الكهرباء الكاملة تجتري

فيها قتل. الخوة تنفع أحياناً. تكون هذه بمئات آلاف الدولارات (350 ألف دولار مثلاً). إنه قطاع «ربح». يقال إنه يُنتج في لبنان نحو ملياري دولار سنوياً (البنك الدولي). في الاجتماع الأخير لوكلاء أصحاب المولدات مع وزير الطاقة، قبل أيام، قال أحدهم للوزير: «عليكم أن

يقترح أصحاب المولدات تلزمهم الكهرباء في لبنان بلا تقنين وبإشراف الحكومة

الوزارة، وكيل أصحاب المولدات المحامي محمود بعلبكي. طار القرار الحكومي. طار الملف إلى العام المقبل. خرج الوفد منتصراً، أذعنت السلطة، فظهرت منكسرة. بدت وكأنها «أرن».

لا علاقة لما آل إليه هذا الملف بما حصل في صيدا قبل أيام. إنها الصدفة! أصحاب المولدات أقوياء جداً، أقوى من سلطة دولة، أقوى إلى حدّ أنهم يتعاركون في ما بينهم، معارك نفوذ، فيقتلون ويجرحون. قتيلان وجرحى حصيلة المعركة الأخيرة في صيدا. استخدموا أسلحة رشاشة. ليست المرة الأولى التي تحصل فيها «معارك نفوذ» من هذا النوع جنوباً. من أقوى منهم وهم يُنبرون عتمة لبنان؟ الكهرباء الحكومية فيها تقنين، أما كهربائهم فدائمة، وأحدهم يتعهد في حديث مع «الأخبار» مدّ المشتركين بالكهرباء على مدار الساعة. يُدركون مدى «عجز» السلطة هنا. إنها اليد التي تؤمّلها. بمعنى أدق «تفصحها».

قبل نحو ثلاث سنوات أطلق هؤلاء، فرعهم الدفاعي هذه المرة، النار على أحد المحوّلات الرئيسية لشركة كهرباء زحلة. تم تعطيله. حصل هذا أكثر من مرّة وفي أكثر من نقطة. ولادة شركة الكهرباء في زحلة، التي عادت وولدت بمعجزة، تعني «قطع أرزاقهم». بعضهم كان يخرج مكشوف الوجه، في وضوح النهار، ويهدّد أمام وسائل الإعلام بحرق كل محوّلات الشركة إن جرى القفز فوقه. في النهاية كان لا بدّ من صفقة. حصل ذلك. فرعهم الشمالي يجتمع بالمحافظ في قضاء زغرتا قبل نحو عامين. يُفاوضون «من أعلى». لم ينس سكان منطقة الصفيح في الضاحية الجنوبية لبيروت حادثة «حرق المبني». كان ذلك على خلفية نفوذ أصحاب المولدات. لم تكن حادثة عابرة أو فريدة من نوعها. من يجرؤ على مدّ نفوذ مولده إلى زاروب محسوب على مولد آخر؟ هذه

تضم السلطة في لبنان نفسها في مواقف «بايخة». كأنه ينقصها فعلتها أخيراً مع أصحاب المولدات الكهربائية الخاصة. تحدّتهم فتحدّوها، هدّدتهم فهدّدوها. انتصروا هم فيما خسرت هي. إنهم فرغ من «الدولة العميقة». لقد تجذروا. قضية معيشية أخرى تذهب في المجهول

محمد نزال

في الشكل، أصبح مالكو المولدات الكهربائية الخاصة (تبع الاشتراك) أقوى من السلطة الحاكمة في لبنان. هذه لم تعد مجازاً لغويّاً. لقد ثبتت عياناً... وعلى الهواء مباشرة. كيف حصل ذلك؟ تقرّر وزارتنا الطاقة والاقتصاد، نهاية آب الفائت، أن تفرض على أصحاب المولدات «استبدال القواطع بعدادات الكيلوواط» لدى جميع المشتركين (المواطنين). ثمّ لهم شهراً واحداً للتنفيذ تحت طائلة «اتخاذ التدابير الرادعة». انتهت المهلة، قبل أيام، بنهاية أيلول. ما كانت النتيجة؟ لا شيء. لم يمتثلوا. أوصلوا، على طريقتهم، إلى المعنيين أنه «يُمكن للدولة أن تلبّط البحر». لقد بلّطه فعلاً. تضخّمت ذوات أصحاب المولدات، على مدى السنوات الماضية، إلى حدّ أن أصبح لكلٍ منهم وكيله القانوني والناطق باسمه ومن ينوب عنه ويمثله أمام السلطة. حضر وكلاؤهم قبل أيام، بعد انتهاء المهلة، واجتمعوا بوزير الطاقة. قدّموا أمامه مذكرة تتضمن اعتراضهم ورفضهم تنفيذ القرار (رقم 135). طلبوا تشكيل لجان مشتركة، مؤلفة من مندوبين عنهم ومندوبين عن السلطة، للوصول إلى حل. أصبحت العلاقة نديّة. هذا ما أذاعه من هناك، من قلب